



Available online at <http://proceedings.sriweb.org>

Contemporary International Scientific Forum
for Educational, Social, Human, Administrative and Natural Sciences
"Present Vs Future Outlook"

الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية والادارية والطبيعية

"نظرة بين الحاضر والمستقبل"

30 - 31 ديسمبر 2019 - اسطنبول - تركيا

<http://kmshare.net/isc2019/>

**Attitudes of PDT students at City University College of Ajman
towards "Educational Inclusive Policy" in UAE**

by

Khaled Y. Al-dirbashi

City University College of Ajman, UAE

K.derbashi@cuca.ae

Abstract: This study investigated the attitudes of PDT students at CUCA towards the educational inclusive policy. The study also investigated whether these attitudes differ regarding sex and years of experience. The sample of study consisted of (109) student teachers who are teaching at the private schools in north emirates at United of Arab Emirates. To answer the study questions, the researcher had developed a scale of attitudes towards inclusive education.

Results of this study showed that PDT students hold a moderate attitudes towards inclusive education ($M=3.310$). Moreover, the differences in attitudes were significant for sex –in favor of females , but not for the years of experience.

In light of these results, the study recommends the following: Inclusion of some courses in teacher preparation programs that take into account the needed methodologies of how to treat students of determination, and provide private schools with suitable infrastructure to be empowered to accept these people.

Keywords: attitudes, educational inclusive policy, students of determination, PDT students.



اتجاهات طلبة "برنامج الدبلوم المهني في التدريس" في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو سياسة التعليم الدامج
في دولة الامارات العربية المتحدة

خالد يونس الدرباشي

كلية المدينة الجامعية بعجمان

الامارات العربية المتحدة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة اتجاهات طلبة برنامج الدبلوم المهني في التدريس (المعلمين) في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو سياسة التعليم الدامج، وما إذا كان ذلك يختلف باختلاف الجنس أو سنوات الخبرة في التدريس، تكونت عينة الدراسة من (109) طالبا وطالبة ممن يعملون في المدارس الخاصة بمناطق الامارات الشمالية ، بدولة الامارات العربية المتحدة ، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث مقياسا للاتجاهات نحو سياسة التعليم الدامج. أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج في المدارس الخاصة جاءت بشكل عام متوسطة، وبمتوسط مقداره (3.31). كما أشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس تعزى لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الاناث ، في حين لم تظهر النتائج فروقا ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: طرح مقررات دراسية في برامج تأهيل المعلمين تهدف لكيفية التعامل مع الطلبة ذوي الهمم، توفير البيئة المادية مناسبة في مرافق المدارس الخاصة لاستقبال الطلبة ذوي الهمم.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات ، سياسة التعليم الدامج، الطلبة ذوي الهمم، طلبة الدبلوم المهني في التدريس.



مقدمة الدراسة وإطارها النظري

لقد عانى الأفراد ذوو الهمم في القرن الماضي من العزلة والحرمان وإنكار المجتمع لهم، وفرض وصمة اجتماعية بسبب إعاقاتهم. فقد نظر المجتمع إلى هذه الفئة من الأفراد بأنه لا أمل يرتجى من ورائها، وإن كان ثمة أمل فهو ضئيل للغاية، فعاش هؤلاء الأفراد في عزلة على هامش الحياة في جو من الشعور بالإحباط والدونية، ومجتمعات تنصلت من واجباتها نحوهم (النجار والجندي، 2014). الأمر الذي ترك آثاراً سلبية لديهم، علماً بأن الإعاقة ليست سمة من سمات الفرد أو خصائصه، بل هي انعكاس لنظرة المجتمع وتفاعله مع ذلك الشخص. وتُعد عملية تثقيف وتوعية المجتمعات نحو هذه الفئة هي مسؤولية المجتمع نفسه؛ إذ تحتاج المجتمعات لاستنفار عام للتقليل من تلك الآثار السلبية والحد منها. فرعاية وتنمية هذه الفئة هو واجب حتمي لا يقف عند حد الأسرة، بل التزام على كافة مؤسسات المجتمع بجناحيه العام والخاص التي يجب أن تتوحد جهودها وتُسخر لتلبية احتياجاتهم الطبيعية - وأهمها التعليم - (عادل، 2016).

وأثبتت الدراسات أن تأهيل الطلبة من ذوي الهمم، وتدريبهم في مراكز التربية الخاصة بهم غير كافٍ، إذ لا بد من تعاون المدرسة والمجتمع في مساعدة هذه الفئة للتغلب على الصعوبات التي تواجههم، لدمجهم داخل مجتمعاتهم وتلبية طموحاتهم. ولتحقيق ذلك؛ ينبغي تذليل الصعوبات وإزالة العقبات التي تواجههم، انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص الذي نادى به جمعيات حقوق الإنسان (Overton, 2009). وبما أن التعليم هو حق لكل فرد، فهذا الحق ينتمي إلى مجموعة الحقوق الأساسية للإنسان، وحرمانه من هذا الحق يشكل انتقاصاً لإنسانيته، ومن واجب المدرسة والمعلمين العمل بإخلاص للرفقي بهم إلى أفضل مستوى يتلاءم مع قدراتهم.

وتشير الدراسات الإحصائية المختلفة إلى أن ذوي الهمم يشكلون ما نسبته (3%) من العالم، علماً بأن هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر. ولا يمكن بأي حال تجاهل هذه النسب أو الأعداد وإسقاطها من حساباتنا، إذ لا بد من استثمار أقصى ما تسمح به إمكانيات وقدرات تلك الفئة (النجار والجندي، 2014).



(. وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في ميادين التربية الخاصة قدرة ذوي الهمم على التعلم في حال تم إيلائهم العناية الخاصة وفقا لقدراتهم وامكاناتهم (الخطيب، 2004).

وقد أجريت في الآونة الأخيرة العديد من الدراسات التي تقارن بين تعلم الطلاب ذوي الهمم في مراكز التربية الخاصة مقابل تعلمهم في مدارس التعليم العام (الخاصة والحكومية)، وأسفرت معظم نتائج هذه الدراسات عن عدم تأييدها لبقائهم منعزلين في مراكز التربية الخاصة (هالان ، وكوفمان، 2008). على الرغم من نتائج هذه الدراسات إلا أن هناك دراسات أشارت الى أن سياسة التعليم الدامج لا زالت تعاني من بعض الصعوبات أثناء التطبيق، ومن بين هذه الصعوبات بروز بعض مظاهر العزل أثناء التعليم الدامج، حيث يشعر الطلبة ذوي الهمم بعدم اندماجهم مع أقرانهم العاديين في البيئة الصفية، مما يشعرهم بالإحباط (Abrar.N (2010).

وتعد سياسة التعليم الدامج من السياسات الحديثة في الميدان التربوي، حيث بدأ الاهتمام بها مؤخرا وتبنتها الكثير من الدول، لما لها من أهمية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. ومفهوم سياسة التعليم الدامج المطبقة في دولة الامارات العربية المتحدة، في جوهرها مفهوم اجتماعي أخلاقي، نابعة من مبادئ أساسية تؤكد على حقوق الانسان مقابل سياسة العزل والتصنيف لأي فرد بناء على إعاقته، بغض النظر عن العرق والجنس والمستوى الاجتماعي. كما أن تطبيق هذه السياسة يزيد من فرص التحصيل الأكاديمي والاجتماعي والمهاري لدى هذه الفئة من الأفراد، ولتأكيد ذلك فقد صدر قانون الاتحاد رقم 29 لسنة 2006 حول حقوق ذوي الهمم في الخدمات المقدمة لهم . وكان الجانب التعليمي أحد المواد الأساسية في هذا القانون بحيث يكفل القانون تعليم الطلبة ذوي الهمم في جميع مؤسسات الدولة التعليمية الحكومية والخاصة. (الجريدة الرسمية، 2006)

ان سياسة التعليم الدامج تقوم على افتراضات أساسية تتمثل في كونها توفر خبرات التفاعل بين الطلبة ذوي الهمم مع أقرانهم من الطلبة العاديين، مما يؤدي الى التقبل الاجتماعي لذوي الهمم، كما تتيح لهم الفرص الكافية لنمذجة أشكال السلوك الصادرة عن أقرانهم العاديين ، لذا فإن سياسة التعليم



الدامج هي الطريقة الأمثل للتعامل مع الطلبة ذوي الهمم، والمبادرات العالمية التي سنتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية أعطت زخما كبيرا لمفهوم حق التعليم دونما تمييز، بغض النظر عن أي عاقبة أو صعوبة تعليمية يعانون منها. (هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، 2017).

وفي سياق تطوير سياسة التعليم الدامج في دولة الإمارات العربية المتحدة، تم الارتكاز على الالتزام باتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى القوانين والتشريعات الاتحادية التي تؤكد على دمج جميع المتعلمين سوية في قطاع التعليم بغض النظر عن قدراتهم الفردية، وهذا ينسجم مع القانون رقم 2 للأعوام 2006، 2009، 2014 والتي أكدت على التزام الدولة التام بمنع تعرض أي طفل أو بالغ من أصحاب الهمم أو أسرهم لأي حالة من حالات التهميش الإجتماعي. وتتفق هذه القوانين مع أفضل الممارسات الدولية التي تنسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations Convention on Rights of Persons With Disabilities) التي وقعت عليها دولة الإمارات، لا سيما المادة 24 من هذه الاتفاقية التي تركز على حقوق جميع الطلبة في التعليم الدامج (هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، 2017).

أصبح دمج الطلبة ذوي الهمم مطلبا أساسيا ورئيسيا تؤكد منظمات حقوق الانسان، فأضحى الدمج هو السبيل الوحيد لتحقيق الهدف الأسمى للصحة النفسية؛ وهو الشعور بالسعادة والحصول على درجة مناسبة من جودة الحياة (عمر، 2011). وقد حظي دمج الطلبة ذوي الهمم في مدارس التعليم العام (الحكومية والخاصة) باهتمام الكثير من المربين والمهتمين على المستوى العالمي، وذلك استنادا الى القاعدة الأساسية التي تنادي بأن جميع الأفراد في أي مجتمع من المجتمعاتهم متساوون في الحقوق والواجبات (القريوتي، 2009).

ولذلك يعتبر دمج الطلبة ذوي الهمم في المدارس العادية من أهم المؤشرات الدالة على دفاع المجتمعات عن حقوق الأشخاص من ذوي الهمم في توفير حياة كريمة لهم داخل بيئاتهم، وحصولهم على الخدمات التي يحصل عليها أقرانهم من الطلبة الطبيعيين (النجار والجندي، 2014). وبما أن



اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة ذوي الهمم مع أقرانهم في مدارس التعليم العام يلعب دوراً أساسياً في نجاح سياسة التعليم الدامج أو فشلها، ذلك أن المعلمين الذين يؤمنون بعدم قدرة الطلبة ذوي الهمم على التعلم، ستكون بالضرورة اتجاهاتهم نحو هؤلاء الطلبة سلبية (حكيم ، 2009). إضافة الى تأثير تلك الاتجاهات بعوامل مختلفة كطبيعة الإعاقة، ونوعية التدريب الذي يتلقاه المعلم، وخبرة المعلم، ومدى توافر الموارد اللازمة في المدرسة لتنفيذ سياسة الدمج. (خضر ، 2008).

ولا يقتصر مفهوم التعليم الدامج على اقناع أفراد المجتمع المدرسي بقبول الطلبة ذوي الإعاقة لمشاركتهم المكان فقط ، بل يتعدى ذلك الى إعادة تنظيم المجتمع المدرسي بمكوناته جميعها. وفي حال تعثر سياسة الدمج يجب أن تدور التساؤلات حول كفاءات المعلمين، وصلاحيات المنهاج، وتوفر الموارد المادية، بحيث لا يعود الطلبة ذوي الهمم هم العقبة (الخشرمي ، 2003).

وتعرف منظمة اليونسكو مفهوم التعليم الدامج بـ: مشاركة الطلبة ذوي الهمم في جميع الأنشطة التي تغطي احتياجات المتعلمين الاجتماعية والتعلمية والثقافية في اطار البرامج التعليمية جنباً الى جنب مع زملائهم العاديين. (Baglieri & Shapiro, 2018). وعرفه (Thomson, 2002) على أنه أسلوب تربوي يتم فيه مشاركة الطلبة ذوي الهمم للطلبة العاديين في مدارس التعليم العام، التي يمارس من خلالها مختلف الأنشطة التربوية والتعليمية والاجتماعية.

من التعريفات سألفة الذكر، يمكن ملاحظة أن مفهوم التعليم الدامج في جوهره هو مفهوم أخلاقي اجتماعي، ينبثق من حقوق الانسان التي ترفض العنصرية والتمييز، أو العزل نتيجة اصابة الفرد بقصور يحول دون تفاعله ومشاركته الكاملة في مجتمعه. لذا على المجتمع تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها ذوو الهمم والتي يحصل عليها بقية أفراد المجتمع.

وبمراجعة الأدب التربوي المتعلق باتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج فقد أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية. ومن تلك الدراسات، دراسة عبد الفتاح (2018) التي هدفت إلى معرفة مدى تقبل المعلمين لسياسة التعليم الدامج في محافظة سلفيت في ضوء متغيرات الخبرة،



والمؤهل العلمي، والجنس، والحالة الاجتماعية، ووجود فرد من ذوي الهمم داخل أسرة المعلم. وقد تكونت عينة الدراسة من (200) معلم ومعلمة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات المعلمين نحو سياسة الدمج تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ووجود طالب ذو اعاقة داخل أسرة المعلم، في حين أظهرت النتائج فروق دالة احصائيا تعزى لمتغيري الجنس والحالة الاجتماعية، وكانت النتائج لصالح الاناث، والمتزوجين.

أما دراسة عثمان ومباركي (2017) فهدفت التعرف على اتجاهات معلمات الأطفال وأسرهم نحو سياسة الدمج، وتكونت عينة الدراسة من (63) أسرة و (94) معلمة رياض أطفال. توصلت الدراسة الى وجود اتجاه ايجابي نحو سياسة التعليم الدامج من وجهة نظر عينتي الدراسة ، وأن أكثر الاعاقات قبولا للدمج التربوي من وجهة نظر المعلمات هم الأطفال ذوي الاعاقات العقلية البسيطة.

وفي دراسة مقارنة قام بها كل من (Yada, Tolvanen and Savolainen, 2018) لتقصي اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج، وتكونت عينتها من (359) مدرس ياباني و (872) مدرس فنلندي. وأشارت نتائج الدراسة الى أنه وعلى الرغم من أن مشاعر المعلمين تجاه الاعاقات كانت ايجابية، الا أنه كان لديهم بعض المخاوف فيما يتعلق بإدارة سلوك الطلاب أثناء تطبيق سياسة التعليم الدامج، مما شكل لديهم اتجاها سلبيا، كما أثر مقدار التدريب الذي تعرضت له عينتي الدراسة قبل وأثناء الخدمة على اتجاهاتهم نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج.

وفي دراسة وصفية قام بها حسني (2016) بهدف الكشف عن اتجاهات معلمي ومعلمات التربية الرياضية نحو تطبيق سياسة الدمج في حصص التربية الرياضية بمحافظة جنين، وتكونت عينة الدراسة من (20) معلما ومعلمة ممن يدرسون مادة التربية الرياضية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات ايجابية نحو سياسة الدمج.

أما دراسة (Dukmak& Samir, 2013) فقد تقصت اتجاهات معلمي الصفوف العادية نحو دمج الطلبة ذوي الهمم مع الطلبة العاديين، وذلك في ضوء متغيرات الجنس، وسنوات الخبرة ، وفئة الإعاقة.



وتكونت عينة الدراسة من (73) معلم ومعلمة ، وأشارت نتائج الدراسة الى وجود اتجاه ايجابي بشكل عام، وكانت النتائج دالة احصائيا لصالح متغير الجنس لصالح الذكور. وتقصت دراسة (Unianu, 2012) أكثر العوامل التي تتعلق باتجاهات المعلمين في عدم نجاح سياسة الدمج، حيث تم تطبيق اداة دراسة مكونة من مستويات ثمانية على عينة مكونة من (112) معلم ومعلمة، في ضوء متغيرات الخبرة والجنس، وأشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق دالة احصائيا، تعزى لمتغيري الخبرة، والجنس، وكانت الفروق لصالح المعلمين الأكثر خبرة، و لصالح الاناث.

وفي دراسة أجراها كل من (Boyle, Topping and Jindal-Snape, 2013) هدفت الى دراسة اتجاهات معلمي وإداريي المدارس الثانوية نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج في ضوء متغيرات (طبيعة العمل في المدرسة (معلم ، إداري)، وطبيعة المادة التي يدرسها المعلم (نظرية ، عملية)، والجنس. تكونت عينة الدراسة من 391 معلم وإداري في ست مدارس تطبق سياسة التعليم المدمج في اسكتلندا. كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير الجنس، لصالح الاناث، كما كشفت الدراسة أيضا عن فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير طبيعة العمل في المدرسة، وجاءت لصالح الاداريين، كما أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير طبيعة المادة التي يدرسها المعلم.

وقام (Vaz.S, 2015) بدراسة هدفت الى تقصي العوامل المؤثرة على اتجاهات معلمي المرحلة الابتدائية في مدارس غرب استراليا نحو تطبيق سياسة الدمج في مدارسهم ، وتكونت الدراسة من (74) معلم ومعلمة في ضوء متغيري الجنس والتعرض الى التدريب حول التعامل مع فئة الطلبة ذوي الهمم. وأشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق دالة احصائيا تعزى لمتغير الجنس، في حين أثبتت نتائج الدراسة ضرورة تلقي المعلمين من الجنسين برامج تدريبية حول التعامل مع الطلبة أصحاب الهمم.



وفي دراسة طولية أجراها كل من (Kraska and Boyle, 2014) لقياس مواقف واتجاهات المعلمين حول سياسة الدمج والتنبؤ بها مستقبلياً، تم اختبار عينة تكونت من (465) معلم ومعلمة قبل التحاقهم بالعمل في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية الأسترالية ، أشارت نتائج هذه الدراسة الى عدم وجود فروق دالة احصائياً تعزى لمتغير الخبرة.

وسعت دراسة (Cindy, 2013) لمعرفة اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة من ذوي الهمم في المدارس العادية، وتكونت عينة الدراسة من (422) معلم ومعلمة يعملون في المدارس الابتدائية ، في ضوء متغيري الخبرة ، والتدريب . أظهرت نتائج الدراسة أن (22 %) من العينة كانت اتجاهاتهم ايجابية.

وفي دراسة أخرى قام بها (Obeng, 2007) للتعرف على مدى قبول المعلمين لتدريس الطلبة ذوي الهمم في الصفوف الدراسية في غانا، حيث تكونت عينة الدراسة من (400) معلم ومعلمة، بينت نتائج الدراسة أن ما نسبته (80%) من المعلمين لا يتقبلون وجود طلبة من ذوي الهمم في فصولهم. وفي دراسة أجراها (Dupex et al, 2005) لاستقصاء اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدمج في مدارس هايتي، و الولايات الأمريكية المتحدة، حيث تكونت عينة الدراسة من (216) معلم ومعلمة يعملون في المدارس الثانوية في الولايات المتحدة، و (125) معلم ومعلمة يعملون في المدارس الثانوية في هايتي، وأشارت نتائج هذه الدراسة أن أكثر من (80%) من عينة الدراسة كانت اتجاهاتهم سلبية نحو سياسة التعليم الدمج .

يتضح مما تقدم تباين نتائج الدراسات التي بحثت في اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدمج، فقد أشارت نتائج بعض الدراسات: عبد الفتاح (2018) و عثمان ومباركي (2017) وحسني (2016) و (Dukmak, 2013) و (Vaz. S, 2015) و (Kraska & Boyle, 2014) و (Boyle, C et al, 2013) و (Unianu, 2012)، الى أن اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدمج كانت ايجابية، في حين أشارت نتائج دراسة (Yada, Tolvanen and Savolainen, 2018)



و (Cindy, 2013) و (Obeng, 2007) و (Dupex et al, 2005) : الى أن اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج كانت سلبية. كما يتضح من الدراسات السابقة الى أنها ركزت على بعض المتغيرات المرتبطة بخصائص المعلمين أنفسهم: الجنس ، الخبرة ، التدريب، الحالة الاجتماعية ، دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة التي يعملون بها ومدى جاهزيتها لاستقبال الطلبة ذوي الهمم. لذا جاءت هذه الدراسة الحالية لتبحث طبيعة اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج وعلاقتها ببعض المتغيرات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

بالرغم من سياسة التعليم الدامج التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة، التي تسعى نحو التطوير المجتمعي المطلوب الذي يرقى الى عزيمة وإرادة ذوي الهمم، ويجسد التزام جميع أطراف العملية التعليمية العملية بالتغلب على جميع المعوقات والعقبات وتحقيق مفاهيم التعلم الدامج القائمة على التنوع والإنصاف والإحترام المتبادل والشاركة بين جميع الأطراف تحقيقاً لرؤية دولة الامارات 2020، لتمكين أصحاب الهمم من حصولهم على حقوقهم كاملة في التعليم والانجاز، إلا أن تطبيق هذه السياسة في المدارس لا زالت تأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام المجتمعي والمؤسسي، وذلك في ظل غياب الوعي الكافي لدى بعض المعلمين في كيفية التعامل مع هذه الفئة من الطلبة، وعدم قدرة بعضهم على وضع الخطط العلاجية الفردية للتقدم في تعلمهم، مما يؤثر على اتجاهاتهم نحو هذه الفئة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات المعلمين نحو تقبلهم لفكرة تطبيق سياسة التعليم الدامج؛ وذلك لما له من آثار ايجابية على العملية التربوية من ناحية، وعلى الصحة النفسية للطلبة من ناحية أخرى، فاتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج هي العامل الحاسم في نجاح أو فشل تلك السياسة.

انطلاقاً مما تقدم؛ جاءت هذه الدراسة لبحث وتحليل اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان، والذين يعملون مدرسين في المدارس الخاصة في الإمارات الشمالية من



دولة الامارات العربية المتحدة، نحو سياسة التعليم الدامج التي تنتهجها وزارة التربية والتعليم في الدولة. وتحديدا حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:
أسئلة الدراسة

1. ما اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج.

2. هل تختلف اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج باختلاف متغير الجنس؟

3. هل تختلف اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج باختلاف عدد سنوات الخبرة؟

فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج تعزى لمتغير الجنس.

2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على معوقات تطبيق سياسة التعليم الدامج في المدارس الخاصة من وجهة نظر طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان.

أهمية الدراسة



- قد تساهم نتائج هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة لاختلاف اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج باختلاف المتغيرات المبحوثة، مما يساعد في تشخيص بعض العوامل المرتبطة بتطبيق هذه السياسة على الشكل الأمثل والعمل على الاهتمام بها.
- تضارب نتائج الدراسات التي بحثت في اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج.

حدود الدراسة

يتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة على عينات مشابهة لعينتها، حيث اقتصرت الدراسة على طلبة الدبلوم المهني في التدريس، الذين سبق لهم وأن تخرجوا من الكلية، بالإضافة للطلبة الجالسين على مقاعد الدراسة حالياً لهذه السنة الدراسية 2020/2019، وجميعهم يعملون في المدارس الخاصة في دولة الامارات العربية، كما يتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بإجراءاتها وبالخصائص السيكمترية لأداتها.

مصطلحات الدراسة

الاتجاهات: حالة من التأهب العصبي والنفسي، تنظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تثير هذه الاستجابة عند الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير الاستجابة (الجندي والنجار ، 2014).

سياسة التعليم الدامج: هي مبادئ أساسية تؤكد على تحقيق الانصاف وتكافؤ فرص الإلتحاق في التعليم، وتوفير خيارات تعلم مرنة تتجاوز العوائق والحوجز لتلبية احتياجات الطلبة أصحاب الهمم، وأهمية توفير بيئة تربوية مشتركة آمنة يحظى فيها جميع الطلبة بالتقدير والاحترام.

الطلبة ذوي الهمم: يُستخدم هذا المصطلح بدلا من مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد تم اعتماد مصطلح ذوي الهمم في العام 2017 لوصف أي إعاقة أو خلل، أو صعوبة، أو تدهور، أو استثناء، أو أي عامل آخر قد يؤثر في تعليم الطالب أو أدائه التعليمي.



طلبة برنامج الدبلوم المهني في التدريس: هم الطلبة (المعلمون) الذين درسوا في برنامج الدبلوم المهني وتخرجوا في العام الماضي 2019/2018 ، بالإضافة للطلبة الذين لا زالوا على مقاعد الدراسة في برنامج الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية للعام الدراسي 2020/2019 ، و يعملون في المدارس الخاصة في دولة الامارات العربية المتحدة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في البحث العلمي (Descriptive Research): وهو البحث الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من خلال التعبير النوعي عنها، أو التعبير الكمي الذي يعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار وحجم الظاهرة (McMillan & Schumacher, 2001). وقد تم اختيار هذا المنهج كونه ملائماً لطبيعة الدراسة وأغراضها.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم الرجوع للأدب التربوي والدراسات المتعلقة بالتعليم الدامج، وقد اعتمد الباحث بشكل رئيس في هذه الدراسة على المقياس الذي طوّره عبد الفتاح (2018) وتكون من (45) فقرة، بهدف التعرف على اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة ذوي الاعاقة مع أقرانهم في مدارس محافظة سلفيت الحكومية في فلسطين. أما في هذه الدراسة، ولغايات الإجابة عن أسئلتها؛ فقد تم تعديل مقياس عبد الفتاح وذلك باستبعاد بعض الفقرات غير المرتبطة بالدراسة الحالية وإضافة بعض الفقرات الجديدة. ومن ثم تم عرضه على مجموعة من المحكمين. وقد اشتمل المقياس المعدل في صورته الأولية على (33) فقرة، ليصبح في صورته النهائية وبعد عرضه على المحكمين مشتملاً على (23) فقرة موزعة في مجالين كما هي موضحة في الجدول (1).

الجدول (1): توزيع فقرات أداة الدراسة على المجالات الفرعية



المجال	الفقرات	عدد الفقرات
خبرات المعلمين في تطبيق سياسة التعليم الدامج	1,2,3,4,5,6,7,8,9,10,11,12,13	13
توفير البيئة الداعمة لتطبيق سياسة التعليم الدامج	14,15,16,17,18,19,20,21,22,23	10

وقد استخدم مقياس ليكرت خماسي التقديرات: (أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق بشدة). كما تم إعطاء الدرجة (5): لاستجابة أتفق بشدة، والدرجة (4): لاستجابة لا أتفق، والدرجة (3): للاستجابة المحايدة، والدرجة (2): لاستجابة لا أتفق، والدرجة (1): لاستجابة لا أتفق بشدة. وبما أن المتوسطات تتراوح ما بين (1-5)، اعتمدت درجات القطع الآتية للحكم على اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج على المقياس الكلي ومجاليه الفرعيين وفقراته:

- إذا كانت قيمة المتوسط ما بين (1) إلى (1.79): تكون اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج منخفضة جدا.
- إذا كانت قيمة المتوسط ما بين (1.80) إلى (2.59): تكون اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج منخفضة.
- إذا كانت قيمة المتوسط ما بين (2.60) إلى (3.39): تكون اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج متوسطة.
- إذا كانت قيمة المتوسط ما بين (3.40) إلى (4.19): تكون اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج مرتفعة.



- إذا كانت قيمة المتوسط ما بين (4.20) إلى (5.00): تكون اتجاهات المعلمين نحو سياسة التعليم الدامج مرتفعة جداً.

وهذا ينطبق على توفير البيئة الداعمة لسياسة التعليم الدامج في المجال الثاني.

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، تم عرضها على ثلاثة من المتخصصين في التربية الخاصة ومتخصصين في القياس والتقويم ومتخصصة في تكنولوجيا التعليم . وللتحقق من مقروئية فقرات أداة الدراسة تم عرضها على (20) معلم ومعلمة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها. وفي ضوء آراء واقتراحات المحكمين والمعلمين تم تعديل بعض فقرات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

لحساب ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (20) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها. كما استخدمت معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات، والذي بلغت قيمته (0.82)، وهذه قيمة مقبولة تفي بأغراض هذه الدراسة.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (109) معلم ومعلمة من طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان موزعين في (42) مدرسة من المدارس الخاصة في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2020/2019.

متغيرات الدراسة

1. المتغيرات المستقلة: وشملت الجنس (له مستويان: ذكور، إناث)، والخبرة (لها ثلاثة مستويات: أقل من 5 سنوات، من 5 – 9 سنوات، أكثر من 10 سنوات). الجدول (2).

الجدول (2) : توزيع أفراد العينة حسب متغيري الجنس والخبرة

الجنس	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	أكثر من 15 سنة	المجموع
-------	----------------	-----------------	----------------	---------



54	29	11	14	ذكر
55	26	19	10	انثى
109	55	30	24	المجموع

2. المتغير التابع : اتجاهات المعلمين نحو التعليم الدامج .

المعالجات الاحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) .

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول ومناقشتها

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي ينص على " ما اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج " ؟
حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس وعلى كل مجال من مجالاته وعلى المقياس بأكمله. ويبين الجدول (3) تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على مجالي أداة الدراسة

الاتجاهات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
-----------	-------------------	-----------------	--------



مرتفعة	0.46	3.57	خبرات المعلمين في تطبيق سياسة التعليم الدامج
متوسطة	0.69	2.98	توفر بيئة داعمة لسياسة التعليم الدامج
متوسطة	0.45	3.31	الكلية

يتضح من الجدول (3) أن استجابة طلبة الدبلوم المهني في التدريس على مجال "خبرات المعلمين في تطبيق سياسة التعليم الدامج" جاء بمتوسط (3.57) ويشير الى اتجاهات مرتفعة. ويتبين من الملحق (1) أن أعلى تقدير في هذا المجال كان على الفقرة (12) "أشجع بقية الطلبة للتعامل مع الطلبة ذوي الهمم" بمتوسط (4.53)، وجاء أقل تقدير على الفقرة (1) "لدي خبرة جيدة في تدريس الطلبة ذوي الهمم" بمتوسط (2.17). أما فيما يتعلق بالمجال الثاني "توفر بيئة داعمة لسياسة التعليم الدامج"، فقد جاء بمتوسط (2.98) ويشير الى أن اتجاهاتهم متوسطة نحو هذا المجال، ويتبين من الملحق رقم (1) أن أعلى تقدير في هذا المجال كان على الفقرة (18) "تقدم إدارة المدرسة الدعم اللازم لتطبيق سياسة التعليم الدامج"، بمتوسط (3.41)، وجاء أقل تقدير في هذا المجال على الفقرة (17) "المبنى المدرسي ومرفقاته يساعد على تطبيق سياسة التعليم الدامج" بمتوسط مقداره (2.59).

وبشكل عام جاءت اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس على المقياس الكلي بمجاليه متوسطة، وبمتوسط مقداره (3.31). واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة عبد الفتاح (2018) وعثمان ومباركي (2017) وحسني (2016) و (Dukmak, 2013) و (Vaz, S, 2015) و (Kraska & Boyle, 2014) و (Boyle, et al, 2013) و (Unianu, 2012).

ورغم اتجاهات المعلمين المتوسطة نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج، إلا أن المعوقات أمام تطبيق هذه السياسة في التعليم لا تزال قائمة بعض الشيء، ولعل ما يفسر هذه المعوقات، استجابات المعلمين عينة الدراسة على المجال الثاني من مجالات المقياس (توفير البيئة الداعمة لسياسة التعليم الدامج)؛



حصل هذا المجال على مستوى متوسط (2.98) ؛ بمعنى أن المعلمين يشعرون بأن البيئة الداعمة لا تزال أدنى من المستوى المطلوب. وقد يعزى ذلك الى أن الكثير من المدارس لم تجهز منذ انشائها لتطبيق سياسة التعليم الدامج، وأضحى من الصعوبة بمكان التعديل على الأبنية القائمة للتناسب مع احتياجات الطلبة ذوي الهمم.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني ومناقشتها

للإجابة عن السؤال الثاني في الدراسة الذي نص على " هل تختلف اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج باختلاف متغير الجنس ؟" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ولمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي. وفيما يأتي تفصيل لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

يبين الجدول (4) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمقياس الكلي ومجالاته الفرعية.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج تبعاً لمتغير الجنس.

المتغير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
اتجاهات المعلمين	ذكر	54	3.20	0.44
	أنثى	55	3.42	0.44
	المجموع	109	3.31	0.45



يلاحظ من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات تبعًا لمتغير الجنس فيما يتعلق باتجاهاتهم نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لدى الذكور (3.20) ولدى الإناث (3.31). ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي المبينة نتائجها في الجدول (5).

جدول (5) : تحليل التباين الأحادي تبعًا لمتغير الجنس

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
اتجاهات المعلمين	بين المجموعات	1.245	1	1.245	6.554	*.012
نحو تطبيق سياسة التعليم	داخل المجموعات	20.317	107	.190		
الدامج	المجموع	21.562	108			

يلاحظ من الجدول (5) أن جنس المعلم دال احصائياً حول اتجاهاتهم نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج ، حيث بلغ مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على الأداة (0.012)، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفريّة، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عبد الفتاح، (2018) ودراسة Unianu (2012) ودراسة Boyle,et al, (2013) ودراسة Vaz,S, (2015) التي أشارت جميعها إلى وجود فروق ذات دلالة لصالح الإناث، في حين اختلفت مع نتائج دراسة حسني (2016) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة لصالح الذكور. وقد تعزى نتيجة هذه الدراسة إلى أن الأنثى بطبيعتها التكوينية تفكر بعاطفتها، إضافة إلى أن مشاعر الأمومة من حنان ورفق ورأفة تطغى على تصرفاتها. سواء كانت في البيت أو العمل.



النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث ومناقشتها

وللإجابة عن السؤال الثالث الذي نص على: "هل تختلف اتجاهات طلبة الدبلوم المهني في التدريس في كلية المدينة الجامعية بعجمان نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج باختلاف عدد سنوات الخبرة؟" فبيّن الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة المعلمين على أداة الدراسة بكليتها وعلى مجالاتها الفرعية.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة المعلمين على أداة الدراسة أهمية التعلم المتمازج نسبة لمتغير سنوات الخبرة.

الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	سنوات الخبرة	المجال
0.47	3.33	24	أقل من 5 سنوات	اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج
0.48	3.32	30	من 5 - 10 سنوات	
1.42	3.29	55	أكثر من 10 سنوات	
0.45	3.309	109	المجموع	

يلاحظ من الجدول (6) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة تبعًا لمتغير الخبرة؛ ولمعرفة دلالة تلك الفروق أجري تحليل التباين الأحادي الميينة نتائجه في الجدول (7).

الجدول (7): تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعًا لمتغير الخبرة



المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحرافات	درجة الحرية	متوسط الانحراف	(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج	بين المجموعات	.035	2	.018	.087	.917
	داخل المجموعات	21.527	106	.203		
	المجموع	21.562	108			

بتفحص قيم (ف) المبينة في الجدول (7) ، يتبين أن متغير الخبرة ليس له دلالة احصائية في استجابات المعلمين على المقياس، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.917). وهي نتيجة غير دالة احصائيا وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عبد الفتاح (2018) ودراسة Kraska (2014) اللتان أشارتا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة لصالح متغير الخبرة، في حين اختلفت مع نتائج دراسة Unianu (2012) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة لصالح المعلمين ذوي الخبرة الأكثر.

ويعزي الباحث هذه النتيجة الى تفهم المعلمين - بغض النظر عن سنوات خبراتهم في التدريس - لسياسة التعليم الدامج وأثارها الايجابية على الطلبة ذوي الهمم، كما أن ثقافة المجتمعات قد تغيرت ، فما كان سائدا في المجتمعات القديمة هو اخفاء أفراد تلك المجتمعات للطلبة ذوي الهمم؛ الأمر الذي أدى الى عزلهم عن مجتمعاتهم، ومع تطور تلك المجتمعات أصبح ذلك غير مقبول، أضف الى ذلك أن



جمعيات حقوق الانسان العالمية والاقليمية تنادي بمساواة الطلبة ذوي الهمم مع أقرانهم العاديين. وربما قد لمس المعلمون أن سياسة التعليم الدامج قد حققت نتائج ايجابية، انعكست آثارها على المجتمع.

الخلاصة

في ضوء نتائج الدراسة وتفسيراتها، خلصت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات الآتية:
أولاً: اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج جاءت إيجابية بمتوسط عام (3.31)، وقد يعزى ذلك إلى إدراك المعلمين ووعيهم بأهمية تطبيق هذه السياسة لما لها من أثر نفسي كبير على الطلبة ذوي الهمم وعلى أسرهم وعلى المجتمع بأكمله.
ثانياً: أن تطبيق سياسة التعليم الدامج تختلف تبعاً لمتغير الجنس، حيث أظهرت النتائج أن الإناث أكثر تطبيقاً لهذه السياسة، مقارنة بالذكور، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المرأة التكوينية.
ثالثاً: أن تطبيق سياسة التعليم الدامج لا تختلف باختلاف متغير سنوات الخبرة، حيث أظهرت النتائج أن اتجاهات المعلمين نحو تطبيق هذه السياسة كانت متوسطة لجميع المعلمين، بغض النظر عن عدد سنوات خبرتهم، وقد يعود ذلك إلى تطور ووعي المجتمع بواجباته نحو حقوق ذوي الهمم.

التوصيات

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وضمن محدداتها؛ توصي الدراسة بما يلي:
- تطوير برامج تأهيل المعلمين في كليات التربية وبرامج الدبلوم المهني في التدريس لطرح مقررات دراسية، تهدف إلى كيفية الكشف والتعامل مع الطلبة ذوي الهمم.
 - توفير بنية تحتية ولوجستية تدعم المباني والمرافق المدرسية لتستطيع استقبال الطلبة ذوي الهمم.



- مساعدة الطلبة العاديين لبناء اتجاهات ايجابية تجاه الطلبة ذوي الهمم.
- اجراء المزيد من الدراسات التي تتناول علاقة متغيرات أخرى في اتجاهات المعلمين نحو تطبيق سياسة التعليم الدامج.

المراجع : References

- حسني، الأطرش (2016). اتجاهات معلمي ومعلمات التربية الرياضية نحو دمج الطلبة ذوي الاعاقة في حصة التربية الرياضية مع الطلبة العاديين في المدارس الحكومية في محافظة جنين، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 36(1): 173-186.
- حكيم، عبد الحميد (2009). اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة بمكة المكرمة نحو سياسة الدمج في المدارس الحكومية (دراسة مقارنة)، بحث غير منشور، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- خضر، عادل (2016). اتجاهات المعلمين والطلاب بالمدارس المستقلة نحو دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالصفوف العادية في ضوء بعض المتغيرات، بحث غير منشور، كلية التربية جامعة الزقازيق.
- الخطيب، جمال (2004). تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، (ط1)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخشرمي، سحر (2003). دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الاسلامية، جامعة الملك سعود. 2(16): 323-368.
- عبدالفتاح، أريج (2018). اتجاهات المعلمين نحو دمج الطلبة من ذوي الاعاقة مع أقرانهم في مدارس محافظة سلفيت الحكومية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.



عثمان، علي و مبارك، صالحه (2018). اتجاهات معلمات وأسر الأطفال نحو الدمج التربوي في رياض الأطفال، المؤتمر الدولي الأول لكلية رياض الأطفال. المؤتمر الدولي الأول لكلية رياض الأطفال، جامعة أسيوط 6-2018/2/7.

عمر، أبو الفتوح. (2011) اتجاهات معلمي المدارس الابتدائية نحو دمج (الأطفال الذاتيون) مع أقرانهم العاديين في المدارس العامة دراسة دراسة سيكولوجية في ضوء بعض المتغيرات، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية 17-18 يوليو 2011.

القريوتي، ابراهيم وعباس، محمود. (2009). اتجاهات المديرين والمعلمين نحو الدمج التربوي لذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بسلطنة عمان، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة قابوس ، 3(1):24-46.

قانون اتحادي رقم (29)، سنة (2006)، الجريدة الرسمية العدد (453)، 2006/8/26 . دولة الامارات العربية المتحدة.

النجار، عبد الله والجندي، مراد. (2014). اتجاهات معلمي ومعلمات المرحلة الأساسية في مدارس تربية وتعليم جنوب الخليل نحو دمج ذوي الإعاقة في مدارسهم من وجهة نظرهم، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. فلسطين.

هالان، ب. دانيال وكوفمان، م.جمس. (2008). سيكولوجية الأطفال غير العاديين وتعليمهم. ترجمة: عادل عبدالله محمد (ط 1 ، مصر . دار الفكر.

هيئة المعرفة والتنمية البشرية (2017). إطار سياسة التعليم الدامج في دبي. www.khda.gov.ae.



Abrar, N. Baloach, A. & Ghouriam, A. (2010). Attitude of Secondary Schools Principal & Teachers toward Inclusive Education: evidence from Karachi Pakistan, **European Journal of Social Sciences**, 15(4):573-582.

Baglieri, S. and Shapiro, A. (2018) 'What is Inclusive Education?', in Disability Studies and the Inclusive Classroom. doi: 10.4324/9781315642543-1.

Boyle, C., Topping, K. and Jindal-Snape, D. (2013) 'Teachers attitudes towards inclusion in high schools', **Teachers and Teaching: Theory and Practice**. doi: 10.1080/13540602.2013.827361.

City Council, H. (2019) 'Inclusion in education', in Supporting Children with Speech and Language Difficulties. doi: 10.4324/9780203821398-01

Dukmak, A & Samir, J. (2013). Regular classroom Teacher Attitudes towards Including in rural and urban china, **Journal of Frontiers of Education in china**, 3(4): 473-492

Dupux, E. Wolman, C. Estrada, E. (2005). Attitudes of school teachers toward the inclusion of students with Disabilities, **International Journal of Disability Development of Education**, 52,(1):43-58.

Kraska, J. and Boyle, C. (2014) 'Attitudes of preschool and primary school pre-service teachers towards inclusive education', **Asia-Pacific Journal of Teacher Education**. doi: 10.1080/1359866X.2014.926307.



McMillan, J. H.& Schumacher, S. (2001). **Research in Education: A Conceptual Introduction**, 5th edn. Longman, New York, NY.

Obeng, C. (2007). Teachers views on the Teaching of children with Disabilities in chanian classrooms, **International Journal of Special Education**, (22): 96- 102.

Overton, T. (2009). Assessing learners with special needs: An applied apprch. (6thed). **Columbus: Pearson.**

Unianu, E. M. (2012) 'Teachers' attitudes towards inclusive education', in *Procedia - Social and Behavioral Sciences*. **doi: 10.1016/journal.sbspro.2012.01.252.**

Thomson, K, (2002). Differentiation Integration Special Education in Russian Federation. **European. Journal of Special Education**. 17: 33- 47.

Vaz, S. (2015) 'Factors associated with primary school teachers' attitudes towards the inclusion of students with disabilities', **PLoS ONE**. **doi: 10.1371/journal.pone.0137002.**

Yada, A., Tolvanen, A. and Savolainen, H. (2018) 'Teachers' attitudes and self-efficacy on implementing inclusive education in Japan and Finland: A comparative study using multi-group structural equation modelling', **Teaching and Teacher Education**. **doi: 10.1016/j.tate.2018.07.011.**